على ملحقين ، احدهما مذكرة يسرائيل كينينج ، والثاني مقابلة اجرتها صحيفة هاآرتس الاسرائيلية مع موشي دايان بشأن موقفه من قيام دولة فلسطينية ٠

يتناول الفصل الاول « الاوضاع والتطورات السكانية » في الضفة والقطاع ، مع التركيز بشكل خاص على الهجرة ، او بتعبير أصح على سياسة التهجير التي تتبعها اسرائيل تمشيا مع مصلحتها في احتلال الاراضي وتفريغها من سكانها العرب ، مغلبة بذلك الاعتبارات السياسية على الاقتصادية ٠ ويؤكد الكاتب في هذا الفصل على الترابط بين الهجرة والاوضاع الاقتصادية ٠ فوراء الهجرة تكمن عوامل اقتصادية عدة منها تباطؤ النشاط الاقتصادي ومحدودية فرص العمل في المناطق المحتلة ، بالاضافة الى الاغراءات المالية التي تقدمها الدول النفطية ٠ ويخلص الكاتب الى الدعوة الى ضبط الهجرة بالشكل الذي يضمن المصلحة الاقتصادية لمواطني المناطق المحتلة والمصلحة السياسية الفلسطينية العليا ٠

اما الفصل الثاني من الكتاب فيتناول « الاوضاع والتطورات الاقتصادية » في المناطق المحتلة ٠ يبدأ هذا الفصل بعرض سريع للاوضاع الاقتصادية في مرحلة ما قبل ١٩٦٧ ، باعتبار ان مثل هذا العرض يتضمن المقدمات الضرورية لتوضيح السياسة الموضوعة مسبقا من قبل اسرائيل واستجابة ظروف المناطق المحتلة لهذه السياسة ٠

ثم ينتقل الكاتب الى عرض التطورات الاقتصادية في الفترة ٦٧ ـ ١٩٧٥ متناولا المجالات التالية : الموارد البشرية ، الطاقة العاملة وتركيب اليد العاملة ، الموارد الاقتصادية غير البشرية واستعمالاتها ، الناتج القومي ، ميزان المدفوعات والتحويلات الخارجية ، والتجارة الخارجية ٠

يخلص الكاتب في هذا الفصل الى مجموعة من النتائج المهمة : فالموارد البشرية « عانت من عملية تبديد مزدوج تمثلت في استمرار تدفق الايدي العاملة الى الخارج من ناحية ، وفي ابتلاع الاقتصاد الاسرائيلي لما يزيد على ثلث القوى العاملة من ناحية اخرى ٠ وكذلك فان ارقام الناتج القومي ، التي تشير الى معدلات زيادة قياسية ظاهريا ، تخفي الانعكاسات الاجتماعية السلبية «للنمو» الاقتصادي الحاصل في المناطق المحتلة : فمثلا ازداد اجمالي الكثافة السكانية في الغرفة الواحدة في الضفة من ٦ر٢ الى ٢ر٣ شخص وفي القطاع من ٧ر٢ الى ٩ر٢ شخص للغرفة الواحدة في العامين ١٩٦٨ و ١٩٧٥ على التوالي ، كما ان النمو الاقتصادي كان مصحوبا بتناقص في عدد الطلاب ٠ ومن جهة ثانية ، فان معدلات تزايد الانتاج القومي في المناطق المحتلة لا تعكس متانة الاوضاع الاقتصادية بقدر ما تعكس اثر العوامل الاقتصادية الخارجية وفي مقدمتها تدفق التحويلات من الخارج ٠ وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية للمناطق المحتلة توصل الكاتب الى الكشف عن سمتين اساسيتين تطبعانها وهما : « التدهور المستمر في الميزان التجاري » و « ابتلاع السوق الاسرائيلية لسوق المناطق المحتلة » ٠

ان الاستنتاج الرئيسي الذي يتوصل اليه الكاتب في الفصل الثاني هو التالي : « ان التطورات الاقتصادية بين ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انتهت الى ابتلاع شبه كامل من قبل اسرائيل لاقتصاديات المناطق ، وتحولت الى سوق لاستهلاك البضائع الاسرائيلية ، ولد السوق